كلمة ونص

ميشيل خياط

فرصة السكن السوري الآمن

الوجه الآخر الجميل لزلزال السادس من شباط المفزع والموجع والأليم، هو الهبة السورية الشاملة، نحو إعادة النظر بمساكننا المشكوك بسلامتها، وجلها في مناطق العشوائيات والمخالفات، عبر إصدار دليل فرق عمل تقييم المباني المتضررة، وتشكيل، أكثر من مئتي فرقة هندسية تضم ممثلين عن وزارتي الإدارة المحلية والأشغال العامة ونقابة المهندسين والجامعات، كشفت وحددت، أغلب البيوت التي تحتاج إلى تدعيم أو صيانة، أو أنها سليمة وقابلة للسكن.

وأحدث صندوق لإعادة تأهيل المناطق المنكوبة وتقديم الدعم الممكن للمتضررين، وخصص مجلس الوزراء ٥٠ مليار ليرة سورية مبدئياً، توضع تحت تصرف هذا الصندوق، وهو سيستفيد حتماً من المساعدات المالية الداخلية والخارجية التي قدمت لمنكوبي الزلزال وهم كثر (ما يقرب من ٤٠٠ ألف نسمة)، علماً أن التقديرات الأولية لإعادة بناء وترميم وصيانة ما تسبب به الزلزال في سورية لا تقل عن ٥٠٠ مليار ليرة سورية.

المبلغ كبير ولكن (تعاضدنا يفعّل إمكاناتنا الذاتية وتشتتنا يبددها). إلى هذا التعاضد دعا السيد الرئيس بشار الأسد، في أول كلمة له عن الزلزال بدأها بقوله: الوطن هو المنزل، وحمايته واجب بغض النظر عن نوع وحجم التحديات.

يجب أن نتمسك بهذا التماثل ما بين الوطن والمنزل وأن نسعى إلى سكن جديد موثوق، ولقد برزت في سياق أزمة الزلزال منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة اسمها UN HABITAT تعنى بدراسة وتقييم الأبنية المتضررة، وأقامت ندوة تدريبية في اللاذقية وأبدى مديرها الرغبة في مساعدة سورية.

لعل السكن السليم، يقودنا إلى تغيير جوهري، ينقذنا مما ابتلانا به السكن العشوائي على أي أرض.

لقد تم في سورية خلال الفترة ما بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠١٥ بناء ١٧٠٠ كم٢ من المساكن على أراض زراعية، من أصل ٢٠٠٠ كم٢ مساكن حسب الدكتور ياغي الخبير في مؤسسة الاستشعار عن بعد السورية.

وهذا الرقم مفزع، وهذه الأراضي– على المدى البعيد– يجب أن تعود للزراعة لنتنفس ونأكل، وأن نبني بيوتنا الجديدة على أراض صلبة تتحمل ناطحات السحاب، إذ الواحدة منها تستوعب عدة أحياء، والذين يشتغلون على المخطط التنظيمي الجديد لدمشق حددوا منطقة برزة كمنطقة صخرية صلبة تتحمل الأبنية العالية وهي حل سكني، يقلص الازدحام ويستوعب الزيادة السكانية.

ومن هذه الإشارة نذهب إلى الدور التنموي للبيت في حياة الناس، فهو مأواهم لممارسة نشاطهم الزراعي أو المهني أو الصناعي، وليس بديلاً من كل هذه الوظائف.

عندما تقرر بناء سد الفرات في العام ١٩٦٨، عاش العمال في البداية في الخيام ثم في القرية الطبقة ثم انتقلوا إلى أحدث مدينة في سورية، هي مدينة الثورة الراقية بأبنيتها وطرقاتها وخدماتها الحيوية، وفي سياق ذلك كله بنوا سد الفرات العظيم، أعظم مولد لطاقة إنتاجية مذهلة، جسدتها بحيرة الأسد التي وفرت الماء للأراضي المستصلحة ومياه الشرب لمحافظة حلب وتوليد الكهرباء، إلى جانب حمايتها مساحات شاسعة من الأراضي السورية والعراقية من الفيضانات السنوية المدمرة.

إن بناء منازل مستدامة لمنكوبي الزلزال، وأعمال الترميم والصيانة هي بحد ذاتها فعاليات إنتاجية، وتعد مقدمة وفترة تدريبية ثمينة للاستمرار في نهج تغيير خريطة السكن السورية بعيداً عن الفالق الزلزالي وعلى أراض غير زراعية مدروسة جيولوجياً، ضمن ضواح تحتوي على أسواق مهنية وهذا ما تحتاج إليه المدن السورية الحديثة التي تنكرت لإرث حميد، تعبر عنه أسواق النحاسين والحدادين والنجارين، في دمشق القديمة سواء في العمارة أم القباقيبة ...إلخ وهي أسواق إنتاجية تستوعب اليد العاملة الجديدة وخاصة خريجي المدارس المهنية.

الوجه الآخر الجميل للزلزال المقيت، سكن سوري آخر حديث يصون حياة ساكنيه.

لا صحة لما يشاع عن زيادة كميات المياه الواردة في نهر الفرات

حنوش لـ«الوطن»: جميع السدود على الفرات والعاصي وأنهار الساحل سليمة

الأضرار كانت في محطات الضخ وشبكات الري

| محمود الصالح

أكد رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء والإسمنت واستصلاح الأراضي خلف حنوش سلامة جميع السدود في البلاد، وأنها لم تتأثر في الزلزال الذي تعرضت له المنطقة في السادس من الشهر الجاري.

رئيس الاتحاد بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه وبعد حدوث الزلزال قامت الخبراء الوطنية المشرفة على تشغيل السدود على نهري الفرات والعاصي والسدود القائمة على الأنهار في المنطقة الساحلية بتفقد جميع أقسام تلك السدود ابتداء من الأساسات والأجزاء المدنية والهندسية الكهربائية والميكانيكية، وتبين أنها لم تتأثر بشكل نهائي في الزلزال الأخير وهي تعمل بالكفاءة ذاتها التي كانت تعمل بها قبل حدوث الزلزال، كما تم التأكد من عدم وجود أي تسرب للمياه بشكل غير طبيعي من خلال تلك السدود.

وأشار إلى أن الاتحاد المهني يستعد لزيارة هي الثالثة لتفقد العمال في السدود الموجودة على نهر الفرات، حيث كانت له زيارات سابقة تم خلالها إعادة الوجبة الغذائية للعمال في تلك السدود مع بعض المكاسب الأخرى بالتعاون مع وزارة الموارد المائية.

وعن ورود كميات كبيرة من مياه نهر الفرات من الجانب التركي، نفى حنوش ذلك بشكل مطلق مؤكداً أن كميات المياه الواردة إلى سورية الآن لا تتجاوز ٢٥٠ م٣ وهي تشكل نصف الكمية المتفق عليها مع الجانب التركي، وهذا يؤثر بشكل كبير في إمكانية توفير مياه الري للفلاحين لسقاية مزروعاتهم.

وعن الأضرار التي تعرضت لها شبكات الري في مشاريع الري الحكومية قال رئيس الاتحاد: قامت اللجان المختصة في وزارة الموارد المائية بالكشف على شبكات الري وتبين وجود أضرار وخاصة في حلب، حيث تعرضت محطة تحويل مسكنة غرب لأضرار وهي الآن باتت بحاجة لإعادة تأهيل وكذلك الحال في محطة تحويل مسكنة المشتركة ومحطة تحويل مسكنة شرق، وظهرت تصدعات في المباني في دير حافر ومسكنة، وكذلك محطات الضخ في مسكنة شرق والبابيري والأبنية البرجية التابعة للمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي في حلب، كذلك حصلت هبوطات في الأقنية الناقلة المغلقة، وتصدعات في جدران الأقنية الناقلة الصندوقية، وتكيف وتصدع في قناة الري شبه المنحرفة والطريق المرافق لها في منطقة الدامات.

وعن الأضرار التي تعرضت لها معامل الإسمنت بين رئيس الاتحاد أن هناك أضراراً بسيطة حصلت في معمل حماة وتمت معالجتها فوراً وعاد للإنتاج، مشيراً إلى أن صناعة الإسمنت في سورية تعاني اليوم بشكل كبير، مما يهدد بتوقف معامل الإسمنت عن الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة الكهرباء والفيول والمقالع، في وقت ما زالت أسعار الإسمنت تباع بأقل من الكلفة، مما أدى إلى تراكم الخسارة في شركات الإسمنت، حيث تفرض الحكومة على شركات الإسمنت استلام إنتاجها وتسليمه لمؤسسة عمران بسعر محدد، وفي الوقت ذاته تبيع وزارتي النفط والكهرباء المقالع والفيول والكهرباء بسعر عال، كل ذلك منع شركات الإسمنت من تنفيذ خطتها الاستثمارية لتجديد وصيانة خطوط الإنتاج، وحرمان العمال من الحوافز التي ترتبط بتحقيق الأرباح التي أصبحت بعيدة المنال في هذه الشركات، كل ذلك رغم خفض التكاليف الذي حققه العمال خلال السنوات الأخيرة وزيادة المردود، لكن زيادة أسعار حوامل الطاقة حرمت العمال من تحقيق أرباح كان يمكن أن تنعكس عليهم مادياً.

وحذر رئيس الاتحاد أن استمرار الحكومة في عدم تحقيق التكافؤ بين الأسعار وتكاليف الإنتاج سيؤدي إلى توقف الإنتاج بسبب عدم تنفيذ خطط الصيانة والاستبدال، مما سيحرم البلاد من هذه المادة الضرورية لإعادة الإعمار الذي تضاعفت الحاجة إليه نتيجة الزلزال الذي تعرضت له البلاد مؤخراً.

عضو مجلس محافظة دمشق: سنوجه لجنة أخرى لا تعلم بالخلاف!

رئيس لجنة في محافظة دمشق يتقاعس عن الكشف على سلامة بناء يحتاج تدعيماً لخلافات شخصية مع أحد قاطنيه

| مرام جعفر

رفض أحد رؤساء اللجان المختصين في محافظة دمشق الكشف على سلامة مبنى في حي ٨٦ لخلاف شخصي سابق مع أحد قاطني البناء الذي يحتاج، حسب معلومات «الوطن»، إلى جدار استنادي وفقاً لتقرير صادر عن لجان السلامة في المحافظة قبل الزلزال بحوالي عام، لكن وضع عبء التدعيم على الأهالي منع بناء الجدار في ذلك الوقت لعدم توفر القدرة المادية لدى أغلب القاطنين.

عضو مجلس محافظة دمشق مهند ألفا بيّن لـ«الوطن» أنه اليوم حين تم طلب الكشف على سلامة البناء اعتذر أحد المهندسين رئيس لجنة الكشف عن الاستجابة للشكوى بسبب مشكلات مع أحد السكان والخوف من أن تطوله شكوى شخصية لقدومه بالكشف على البناء!

ووعد عضو المحافظة بتوجيه لجنة أخرى للكشف على سلامة البناء «لا تعلم بالخلاف القديم».

وفي سياق آخر كشفت مصادر في مجلس محافظة دمشق أنه تمت الموافقة على إحداث ٤ جدران استنادية في مزة ٨٦ على حساب المحافظة وذلك ضمن خطة الحكومة لتحمل الأعباء الناتجة عن الزلزال.

وأصدر محافظ دمشق المهندس طارق كريشاتي قرارات عدة بتشكيل ٩ لجان مشتركة للطوارئ مع فرع نقابة المهندسين بدمشق و٩ أخرى مشتركة من كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق ومجلس محافظة دمشق و١٢ لجنة مشتركة للطوارئ بمحافظة دمشق والمعهد العالي للبحوث والدراسات الزلزالية بجامعة دمشق مهمتها إجراء الكشوفات على العقارات التي يتم الإبلاغ عنها من المواطنين بهدف تقييم الحالة الإنشائية والفنية للمباني وتقدير السلامة الإنشائية وتقديم الدعم الفني اللازم.

كما خصصت المحافظة المواطنين برقم واتس آب (٠٩٨٧٢٣٠٨٤٧) للتواصل وإرسال العنوان بالتفصيل والمعلومات ورقم الموبايل أو الهاتف الأرضي في حال وجود تشققات بالأبنية السكنية أو ملاحظة أي تصدعات من جراء الزلزال لإرسال لجان الكشف الفني إلى العنوان المرسل.

١٥٠ ألف بيت بلاستيكي بطرطوس لم يتم التأمين إلا على ١٨ ألفاً منها حتى الآن

مدير هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن»: من ليس لديه تأمين لا يحصل على تعويض

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

ضمن إطار منح التسهيلات للحصول على وثيقة التأمين الزراعي على البيوت البلاستيكية /خضر/ نظراً لأهميتها في التعويض على الفلاحين من أصحاب هذه البيوت في حال تضررها من جرّاء الأخطار المغطاة ضمن هذه الوثيقة (التنين البحري– الزوبعة– العاصفة– الزلازل– الصقيع– وزن البرد وثقله– وزن الثلج– الانهيارات الأرضية– البراكين) قررت هيئة الإشراف على التأمين بالتعاون مع المؤسسة العامة السورية للتأمين اعتماد الكشف الحسي كوثيقة لإبرام عقد التأمين الزراعي مع المؤسسة العامة السورية للتأمين على البيوت البلاستيكية غير المرخصة لتصبح إحدى الوثائق التالية مقبولة للحصول على وثيقة التأمين الزراعي للبيوت غير المرخصة وهي: (كشف حسي أو بيان قيد عقاري أو بيان مساحة أو عقد إيجار) على حين تبقى وثيقة التنظيم الزراعي معتمدة للحصول على وثيقة التأمين الزراعي على البيوت البلاستيكية المرخصة.

رئيس لجنة حماية الزراعات المحمية في اتحاد الغرف الزراعية شفيق عثمان وابن منطقة بانياس الأكثر اعتماداً على الزراعات المحمية اعتبر أن هذا القرار هو الحل المنقذ للذين يقيمون بيوتاً بلاستيكية وما أكثرهم وليست لديهم ملكية أما بسبب الشيوع أو الإصلاح الزراعي أو كونها أملاك دولة مستأجرة أو حرم نهر أو ضمان عقار.. إلخ.

وأضاف: إن القرار يستهدف المزارع الحقيقي واضع اليد الذي يقوم بالعمل والاستثمار الفعلي والذي يتحمل مسؤولية الخسارة أو الربح لذلك التأمين يعوض له في حال الكوارث وهذا يضمن إعادة المنتج للعمل وبالتالي زيادة الإنتاج.

لكن عثمان أشار إلى أن ٦٠ بالمئة من إجمالي مزارعي بانياس يعانون الأمرّين في التنقل والانتظار والعودة أكثر من مرة من وإلى طرطوس من أجل التأمين الزراعي في فرع السورية للتأمين بطرطوس، مطالباً بأن يكلف مكتب بانياس للسورية للتأمين بذلك، علماً أنه جاهز وقادر على القيام بالتأمين، وأن تكون لجنة الكشف الحسي مؤلفة من الوحدة الإرشادية ومختار أو رئيس جمعية وأن تكون لجنة الكشف على الأضرار تضم ممثلين عن الوحدة الإرشادية والرابطة الفلاحية والسورية للتأمين والمصرف الزراعي وخبير زراعي وليس حصراً المديرين لكونهم غير قادرين على ترك عملهم ومتابعة الكوارث بشكل فوري.

وتمنى من جميع مزارعي البيوت البلاستيكية المبادرة بتأمين بيوتهم لأنه يشكّل حماية حقيقية ووحيدة لهم من أضرار الكوارث الطبيعية حيث يصل تعويض البيت الواحد لخمسة ملايين ليرة في حين لا يدفع في العام سوى ١٤ ألفاً عنه.

مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد بيّن لـ«الوطن»، أن السبب وراء القرار الجديد بقبول الكشف الحسي للتأمين على البيوت البلاستيكية هو تلبية لمطالب المزارعين غير القادرين على إصدار ترخيص وتنظيم زراعي بسبب صعوبات إدارية تتعلق بشكل أساسي بعدم وجود إثبات ملكية للأراضي، وبالتالي عدم قدرتهم على إصدار وثيقة التأمين وفقاً لسياسة العمل التأميني، لذلك تم البحث عن طريقة لحل مشكلتهم بالتنسيق مع وزارة الزراعة.

وتابع قائلاً: السبب الثاني أنه في تلك الأثناء تم الاتفاق بين وزارتي الزراعة والنفط على بدء الإجراءات اللازمة لتوزيع المازوت الزراعي، ثم أتمتته، ومن ضمن ما تم الاتفاق عليه قبول وثيقة كشف حسي للحصول على المازوت، لمختلف المزروعات سواء البيوت البلاستيكية أم سواها.

وأضاف محمد: وحيث إن قرار مجلس الوزراء المتضمن إطلاق التأمين الزراعي، ومنح مستلزمات الإنتاج من سماد ومازوت وسواهما، بالنسبة للزراعات المحمية، مرتبط بأن تكون مؤمّنة، (وهو ما كانت اللجنة المعنية المؤلفة من مختلف الجهات قد اقترحته، لضمان تحقيق التأمين لأهدافه)، وانسجاماً مع الهدف ذاته لوزارتي الزراعة والنفط بعدم حرمان غير المرخصين من مادة المازوت، فقد توافقت الجهات المعنية بملف التأمين الزراعي (وزارة الزراعة، المؤسسة العامة السورية للتأمين، المصرف الزراعي) خلال اجتماع جرى نهاية الشهر الماضي في مقر الهيئة، على إصدار وثيقة التأمين بموجب مستند الكشف الحسي، بعد أن وافقت الهيئة والمؤسسة كجهات تأمينية على قبولها.

وقال المدير العام: بغض النظر عن كل هذه الإجراءات، نرى أن يبادر المزارعون بإصدار وثيقة التأمين حرصاً على حصولهم على التعويض في حال وقوع الضرر، إذ إن من ليس لديه تأمين لا يحصل على تعويض.. كما أن قسط التأمين منخفض جداً، ولا يتعدى ١٤ ألف ليرة متضمنة الطوابع عن كل بيت بلاستيكي، وأن الحكومة داعمة لقسط التأمين بنسبة ٧٠ بالمئة، كما أن الإجراءات واضحة وميسرة.. وهذا مبني على أساس أنه منتج غير ربحي لمؤسسة التأمين، عدا دعم الحكومة للقسط. هو جهد كبير بذل لمصلحة المزارعين، وفرصة كبيرة للانطلاق نحو تطوير هذا المنتج ودراسة شموله زراعات أخرى.

وختم بالقول: نود التنويه إلى أنه بناء على قبول الكشف الحسي، فإنه لم يعد هناك أي مبرر لعدم تأمين جميع البيوت البلاستيكية التي يملكها أو يستثمرها المزارع، وبالتالي يجب على المزارع أن ينتبه إذ إن وجود اختلاف بين عدد البيوت المؤمّنة وعدد البيوت على أرض الواقع قد يعرضه لعدم الحصول على التعويض، وكل هذه الإجراءات هدفها ضمان تحقيق التأمين هدفه الاجتماعي والاقتصادي من خلال حصول جميع المزارعين على تعويضهم.

يشار إلى أن عدد البيوت البلاستيكية المسجلة في محافظة طرطوس يبلغ نحو مئة وخمسين ألف بيت لم يتم التأمين سوى على نحو ثمانية عشر ألفاً منها حتى الآن.

٨ مليارات الموازنة المستقلة للسويداء في العام الحالي

عامر: تنفيذ ٥٠ بالمئة فقط من موازنة العام الماضي بسبب تأخر وصول المساهمات ونقص المازوت

| السويداء- عبير صيموعة

كشف عضو المكتب التنفيذي في محافظة السويداء رئيس مكتب التخطيط والموازنات والخدمات بسام عامر لـ«الوطن» أنه تم خلال الجلسة الاستثنائية لمجلس المحافظة في شهر شباط الحالي إقرار قطع حسابات الموازنة المستقلة لعام ٢٠٢٢ حيث بلغت نسبة التنفيذ ما يقرب من الـ٥٠ بالمئة فقط عازياً تدني نسبة التنفيذ إلى وصول المساهمات في الربع الأخير من العام الماضي وتحديداً في شهر تشرين الثاني والتي تجاوزت المليار و٥٠٠ مليون إضافة إلى النقص بمادة المازوت الموردة للمحافظة والتي تعتبر أحد الأسس الأهم في تنفيذ المشاريع كافة.

ولفت عامر إلى اتخاذ المجلس خلال الجلسة قرار قطع حسابات الموازنة المستقلة لعام ٢٠٢٢ حيث بلغ مجموع الإنفاق ٤ مليارات و٤٠٥ ملايين في حين كانت الإيرادات قد تجاوزت الـ٩ مليارات و٨٦٣ مليوناً موضحاً أن مبالغ الإنفاق توزعت على مشاريع الطرق والتي بلغت على مستوى الوحدات الإدارية ملياراً و٩١ مليوناً إضافة إلى مشاريع الصرف الصحي حيث تم صرف ٢٠١ مليون كما جرى تلزيم عقود مشاريع النفايات الصلبة بعد وصول ١٠٠ مليون من وزارة الإدارة المحلية كإعانة لتنفيذ المشاريع مع إنفاق ٥٠ بالمئة من المبلغ المرصود لتنفيذ مشاريع النظافة وحماية البيئة والبالغ ٢ مليار و٧٢ مليوناً والتي تم إنفاقها على تصنيع قاطرات شفط جور فنية وقاطرات مياه حلوة ومرشات للحرائق ورش المبيدات إضافة إلى شراء الحاويات وشراء محروقات للبلديات.

وبيّن أن ما تم تدويره من مبالغ موازنة ٢٠٢٢ تمت إضافته إلى موازنة العام الحالي ٢٠٢٣ بعد وصول مساعدات بقيمة مليار و٥٥٠ مليون ليرة لتصبح موازنة العام الحالي ٨ مليارات و٣١٥ مليوناً تم توزيعها بالكامل على دعم مشاريع ترميم وتأهيل المدارس ومشاريع الطرق حيث تم تخصيصها بمبلغ ٢ مليار و٥١٦ مليوناً وأكثر من ٢٧٥ مليوناً لصيانة مشاريع الصرف الصحي و١٤٩ مليوناً لمشاريع معالجة النفايات الصلبة كما تم تخصيص مبلغ ٢ مليار و٨١٣ مليوناً لبند النظافة ومشاريع حماية البيئة وأكثر من ٥٤٢ مليوناً لإدارة الكوارث والإطفاء والدفاع المدني ومبلغ مليار و٩٩٨ مليوناً للمشاريع التنموية والطارئة و١٠٠ مليون للنفقات الإدارية.

ولفت عامر إلى اتخاذ قرار بتوزيع مساهمة وزارة الإدارة المحلية والبالغة مليار و١٠٠ مليون بواقع ١٥٠ مليوناً كنفقات عجوزات لرواتب الوحدات الإدارية و١٥٠ مليوناً نفقات صيانة ومحروقات آليات النظافة و١٧٥ مليوناً لمشاريع مد بقايا مقالع و١٥٠ مليوناً لشراء حاويات نظافة و١٠٠ مليون لإصلاح تركس مجلس مدينتي صلخد وشهبا بواقع ٥٠ مليوناً لكل مجلس إضافة إلى دعم المشاريع المركزية والتنموية بمبلغ ٣٧٥ مليوناً.